دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	علل المنع من الصرف عند النحاة
المصدر:	مجلة كلية الآداب جامعة بغداد - العراق
المؤلف الرئيسي:	السامرائي، فاضل صالح
المجلد/العدد:	ع 36
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الصفحات:	28 - 42
رقم MD:	260947
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, AraBase
مواضيع:	الصرف، الممنوع من الصرف، علم النحو، علماء النحو، اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/260947

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

علل المنع من الصرف عند النحاة

د. فاضل صالح السامرائي
استاذ بكلية الآداب ـ جامعة بغداد

في العربية أسماء تمنع من التنوين تسمى الأسماء الممنوعة من الصرف والمقصود بالصرف التنوين نحو احمد وفاطمة . وقد وضع النحاة لهذه الأسماء ضوابط تبين متى يمنع الاسم من الصرف .

سبب المنع من الصرف :

ذهب النحاة الى أن سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل . وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو قدوم وقادم ، وانما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة تتبعها النحاة متى كان قسم منها في الاسم حرم التنوين فـ (بغداد) و (ابراهيم) يشبهان الفعل من تلك الأوجه بخلاف (منطلق) و (انطلاق) مثلا .

ومدار الأمر يقوم عندهم على الخفة والثقل وذلك ان الفعل عندهم اثقل من الاسم فما شابه الفعل في الثقل حرم التنوين ، وما لم يشابهه كان خفيفا منصرفا .

ويستدلون على ان الفعل أثقل من الاسم بكون الاسم أكثر دوراناً في الكلام من الفعل بدليل ان الاسم قد يستغني عن الفعل في الكلام فتقول (الله ربنا) و (خالد غلامنا) ولا يستغني الفعل عن الاسم . واذا كثر اللفظ في الكلام كان ذلك دالا على خفته لأن الناس يستحبون الخفيف .

ومن الدلالة على ثقل الفعل أيضا انه يدخله الحذف والسكون فقد يحذف أوله وأوسطه وآخره نحو يعد وقم واشتر وتقول : لم يذهب

واكتب وذلك ان الثقيل قد يتخفف منه بالحذف •

ومن الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم أيضا ان بناء الاسم اكثر من بناء الفعل فالاسم المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي نحو قمر ودرهم وسفرجل ، والفعل المجرد ثلاثي ورباعي نحو ذهب ودحرج •

والاسم المزيد رباعي وخماسي وسداسي وسباعي نحو استقبال ، والفعل المزيد لا يتعدى السداسي نحو استقبل •

وأوزان الأسماء أكثر من وزان الافعال فقد ذكروا أن ابنية الاسماء تبلغ الف مثال ومائتي مثال وعشرة أمثلة[1] ، اما الفعل الثلاثي فله ثلاثة اوزان فعَل وفعِل وفعُل والرباعي المجرد له وزن واحد هو فعلل ، والثلاثي المزيد اوزانه اثنا عشر والرباعي المزيد له ثلاثة اوزان •

والمبني للمجهول معلوم والملحقات قليلة • فدل ذلك على ان الاسم اخف من الفعل • ولما كان الاسم اخف من الفعل احتمل زيادة التنوين عليه لأن الخفيف يحتمل الزيادة بخلاف الثقيل جاء في (الكتاب) : « واعلم ان بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول وهي اشد تمكناً فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وانما هي من الأسماء ألا ترى ان الفعل لابد له من الاسم والا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله الهنا وعبدالله اخونا »[2] •

وقد تقول : كيف يكون الفعل أثقل من الاسم مع أن وزنهما قد يكون واحداً بل ان لفظهما قد يكون واحدا ؟

فان (ضرب) مثلا قد يكون فعلا وقد يكون اسماً بمعنى (العسل) ،

---

(١) المزهر ٢/٤ •

(٢) سيبويه ١/٦ •

و (حجر) قد يكون فعلا بمعنى (حبس) وقد يكون اسما وهو معروف فكيف يكون (ضرب) الفعل اثقل من (ضرب) الاسم ولفظهما واحد ، وكذلك حجر ؟

والجواب أن ما يقتضيه الفعل في الكلام من متعلقات هو الذي يفضي الى الثقل • فانه يصح ان تقول (هذا ضَرْبٌ) أي (هذا عسل) ويتم الكلام ولا يقتضي (ضرب) ههنا شيئا • ولكن اذا قلت (هذا ضربَ) فان (ضرب) ههنا يقتضي فاعلا قد يكون مستتراً وقد يكون ظاهرا نحو (هذا ضرب اخوه) وقد يقتضي مفعولا زيادة على ذلك نحو (هذا ضرب اخوه عامرا) ولابد من هذا الاقتضاء • هـذا زيادة على ما يتضمنه أو يقتضيه من الظروف وغيرها نحـو (هذا ضرب اخوه أمس) في حـين لا يقتضي الاسم شيئا من ذلك • فان الكلام قد يتم بالاسم ولكن الفعل يقتضي في الأقل لفظا آخر وهو الفاعل •

فدل ذلك على ان الفعل اثقل من الاسم في اللفظ لأنه يقتضي لفظاً آخر زيادة على لفظه •

جاء في (شرح ابن يعيش) : « ولابد من بيان ثقل الأفعال فان مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف الفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيـه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل • وانما قلنا ان الافعال أثقل من الاسماء لوجهين :

أحدهما ان الاسم أكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغني الاسم عن الفعل • واذا ثبت انه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله • ألا ترى أن العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له ؟

الوجه الثاني ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك »[٣] .

وقد تقول : أ لأن الاسم اكثر في الكلام دل ذلك على خفته أم لان الاسم خفيف كثر في الكلام ؟

وبتعبير آخر : ألخفة سبب الكثرة ام الكثرة سبب الخفة ؟

والجواب : كلاهما . فان اللفظ اذا كثر في الكلام استخفه الناس ولم يشعروا بثقله الا ترى ان هناك جملا وعبارات تصنع لتمرين اللسان يستثقلها الناطق بادىء ذي بدء حتى اذا أكثر من النطق بها خفت على لسانه فلا يشعر بما فيها من ثقل ؟ كما ان الشيء الخفيف يستحبه الناس فيدور على السنتهم .

وعلى أي حال يرى النحاة ان الاسم أخف من الفعل ولذا احتمل التنوين الذي يسمى تنوين التمكين فهذا التنوين دليل على خفة الاسم كما يقول النحاة .

قال سيبويه : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يستثقلون »[٤] .

وجاء في (شرح ابن يعيش) : « ان الافعال انما يمتنع منها تنوين التمكين وهو الدال على الخفة »[٥] . وجاء فيه : « فلما كانت النكرة اخف عليهم الحقوها التنوين دليلا على الخفة ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها »[٦] .

وذكر ابن الناظم المنصرف فقال انه « يدخله التنوين للدلالة على

---

(٣) ابن يعيش ١/٥٧ .
(٤) سيبويه ١/٧ .
(٥) ابن يعيش ١/٦٤ .
(٦) ابن يعيش ١/٥٧ .

خفته وزيادة تمكنه »[٧] .

فما كان مشابها للفعل في ثقله حرم التنوين لأن الفعل لا ينون ، وحرم الجر بالكسرة لأن الفعل لا يجر أصلا . وقيل بل حرم الجر بالكسرة « لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانها حذفت واجتزىء بالكسرة . وقيل : مثلا يتوهم انه مبني لأن الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين أو الالف واللام أو الاضافة فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة »[٨] .

ولذا قسم النحاة الاسماء المعربة على قسمين :

قسم ثقيل وهو غير المنصرف ، والآخر منصرف وهو الذي يحتمل زيادة التنوين[٩] .

وتعليلات النحاة تذكر أن سبب المنع من الصرف هو وجود علتين فرعيتين في الاسم يشبه الاسم بهما الفعل أو علة تقوم مقامهما وذلك ان الفعل ـ كما يرون ـ فرع على الاسم من ناحيتين :

الاولى ان الفعل مشتق من المصدر الذي هو اسم ، فالاسم أصل للفعل فهو اذن أول أي اقدم من الفعل .

والثانية ان الفعل يحتاج الى الاسم في الكلام .

فما شابه من الاسماء الافعال في علتين فرعيتين او واحدة تقوم مقام علتين منع من الصرف . وقد ذكر سيبويه هاتين الفرعيتين فقال : « فالأفعال اثقل من الاسماء لأن الاسماء هي الأول ... وانما هي من الاسماء ألا ترى

---

(٧) ابن الناظم ٢٥٧ .

(٨) الهمع ٢٤/١ .

(٩) ينظر الاشموني ٢٢٩/٣ ، ابن الناظم ٢٥٨ حاشية يس على التصريح ٢٩/٢ ـ ٢١٠ .

ان الفعل لابد له من الاسم والا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل »[١٠] .

ومعنى قوله ان الاسماء هي الأول انها مقدمة في الرتبة على الأفعال لأنها أصل الافعال[١١] .

وجاء في (التصريح) : « ثم المعرب ان اشبه الفعل في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو في واحدة تقوم مقامهما وذلك لأن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف »[١٢] .

وعلل الممنوع من الصرف فرعية كما يقول النحاة فالتعريف فرع على التنكير لأن التنكير أصل ، والجمع فرع على الواحد لأن الواحد أصل ، والتأنيث فرع على التذكير وهكذا .

جاء في (الكتاب) : « واعلم ان النكرة اخف عليهم من المعرفة وهي اشد تمكنا لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثم اكثر الكلام ينصرف في النكرة .

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع لأن الواحد الأول ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح .

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع لأن الواحد الأول ومن ثم تمكنا وانما يخرج التأنيث من التذكير . ألا ترى ان الشيء يقع على كل ما اخبر عنه من قبل ان يعلم اذكر هو أو انثى والشيء مذكر »[١٣] .

---

(١٠) سيبويه ١/٦ .
(١١) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/٦ .
(١٢) التصريح ٢/٢٠٩ وانظر الرضي على الكافية ١/٣٨ .
(١٣) سيبويه ١/٦-٧ .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : « واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله ، والوصف فرع الموصوف ، والتأنيث فرع التذكير ، والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرفه كان مجهولا في الأصل عندنا ، والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الأصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا ، والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الافراد ، والالف والنون فرع الفي التأنيث ... ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل أو أوله زيادة كزيادة الفعل لأن اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره »[١٤] .

كما ان تعليلات النحاة تشير الى ان ما يكثر في الكلام يكون منصرفا وما لا يكثر يكون غير منصرف لانه اشبه الفعل في هذه الناحية ، والأسماء غير المنصرفة بالقياس الى المنصرفة قليلة .

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلة .

فالمعارف أقل من النكرات لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف بأل وغيرها . ثم ان الممنوع من الصرف يتعلق بالعلم ولا مدخل له مع غيره من المعارف . فان الضمائر وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة والمعرف بالنداء وهو النكرة المقصودة مبنية ، ومنع الصرف متعلق بالمعربات .

وان المعرف بأل والمضاف يجران بالكسرة ولا ينونان أصلا فلا مدخل لهما بالمنع من الصرف . فهو اذن متعلق بالعلم وحده من المعارف . ولاشك ان اسماء الاجناس اكثر بكثير من العلم فان العلم يطلق على واحد من افراد الجنس فكلمة (نهر) أكثر من (دجلة) او (النيل) لأن كلمة (نهر) عامة وكلمة (دجلة) خاصة بواحد من الانهار . وكلمة (رجل) أكثر

---

(١٤) الرضي ١/٣٩-٤٠ .

بكثير من كلمة (محمد) أو (ابراهيم) فانه يصح ان تطلق كلمة (رجل) على كل واحد من أفراد الجنس بخلاف كلمة (محمد) فانها تطلق على واحد من أفراد الجنس فكل واحد اسمه (محمد) أو غير محمد يصح ان تطلق عليه كلمة (رجل) ولا يصح ان تطلق (محمداً) على كل رجل • وكذلك بقيـة الاعـلام • فثبت بذلك قلـة الاعلام بالنسبة الى النكرات • وعلى هذا تكون المعرفة اثقل من النكرة •

والصفات أقل من الجوامد ذلك ان الصفات تصاغ من الافعال او قل هي مرتبطة بها فاذا ثبتت قلة الافعال ثبت بذلك قلة الصفات فنحو رجل وشجرة أكثر من نحو قائم وكريم فالصفة اثقل من الاسماء الجامدة • هذا زيادة على ان كل صفة انما تجري على موصوف فدل ذلك على قلة الصـفات •

فان كان مع هذا الثقل ثقل آخر ازداد ثقلا •

فالعلم اذا كان معـه ما يقلله في الكلام كالتركيب المزجي والعـدل ووزن الفعل والعجمة وغيرها ازداد ثقلا فحرم التنوين • ذلك ان المركب أقل من المفرد فنحو حضرموت وبعلبك أقل من نحو خالد وسالم •

والمعدول أقل من غير المعدول فنحو عمر وزفر قليل في الكلام وقد جمع النحاة الاعلام المعدولة على وزن (فُعَل) فما وجدوها تزيد على خمسة عشر(١٥) •

والأعجمي أقل من العربي ، وما كان على وزن خاص بالفعل أقل من غيره •

والمؤنث اثقل من المذكر لأن التذكير هو الأصل ، فالمؤنث يؤخذ

---

(١٥) وهي : عمر وزفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشـم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلع وهذل ـ الهمع ١/٢٧ ، حاشـية الصبان ٣/٢٦٤ •

من المذكر تقول قائم وقائمة • ثم ألا ترى ان المذكر ليس له علامة تذكير لأنه اصل بخلاف المؤنث ؟ جاء في (الكتاب) : « واعلم ان المذكر اخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو اشد تمكنا وانما يخرج التأنيث من التذكير »[١٦] •

وأيضا لأن المذكر أكثر دوراناً على الألسنة من المؤنث • فان العرب تنسب الى الآباء فتقول فلان بن فلان وفلانة بنت فلان ولا تقول فلان بن فلانة ولا فلانة بنت فلانة فدل ذلك على كثرة تردد المذكر دون المؤنث •

جاء في (الكتاب) : « هذا باب ما لحقته نون بعد الف فلم ينصرف صار التأنيث يثقل الاسم ؟ ولم صارت الأسماء المؤنثة اثقل من المذكرة ؟

قيل له : العلة في هذا أن العرب تكثر استعمال الرجال وترددها في الكتب والأنساب فيقولون : فلان بن فلان ولا يقولون : فلان ابن فلانة بنت فلان لصيانتهم اسماء النساء وقلة استعمالهم لها • فلما كان ذلك كذلك كان الذي يكثرون استعماله اخف على السنتهم من الذي يقلون استعماله • هذا مذهب الفراء »[١٧] •

وهكذا بقية شروط العلم التي تمنع من الصرف •

واذا اقترن بالصفة ما يقللها في الكلام كانت ثقيلة فحرمت التنوين وذلك نحو افعل فعلاء وفعلان فعلى وسبب ذلك ان الاصل في الصفات ان تؤنث بتاء التأنيث وهو الكثير فيها نحو عالم عالمة وكبير كبيرة وصبار صبارة فلما خرجت هذه الصفات عن الكثرة والأصل قلت في الكلام فدل ذلك على ثقلها فحرمت التنوين ولذا ما كان داخلا في الكثرة صرف فأفعل اذا انت على (افعلة) صرف نحو أرمل وأرملة • وفعلان اذا انت على (فعلانة) صرف نحو عريان عريانة وندمان ندمانة وذلك لانه دخل في

---

(١٦) سيبويه ١/٧ •

(١٧) المذكر والمؤنث ـ القسم الثاني ٤٠ـ٤١ •

الشيء العام الكثير .

ثم ان ما يؤنث بالتاء يكرر مرتين مرة في التذكير ومرة في التأنيث ففي نحو قائم وقائمة يكرر لفظ (قائم) في التذكير وفي التأنيث ولا يختلف لفظ المؤنث عن المذكر الا بزيادة التاء وكذلك نحو جميل وجميلة وارمل وارملة وسيفان وسيفانة فيكون ترديده اكثر مما لا يؤنث بالتاء . الا ترى ان لفظ (عطشان) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء اخر وهو (عطشى) بخلاف سيفان ، وان (احمر) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء برأسه وهو (حمراء) بخلاف (ارمل) ؟

فما يؤنث بالتاء يكون ترديده اكثر في الكلام لانه يتردد في المؤنث وفي المذكر بخلاف ما لا يؤنث بالتاء . ولما كان ما يؤنث بالتاء منصرفا لانه كثير أما ما لا يؤنث بالتاء فانه يكون اقل فيكون قد شابه الفعل من هذه الناحية .

جاء في (الكتاب) : « هذا باب ما لحقته نون بعد الف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان واشباهها ... وهذه الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما ان حمراء لم تؤنث على بناء المذكر . ولمؤنث (سكران) بناء على حدة كما ان لمذكر حمراء بناء على حدة »[18] .

وجاء في (المقتضب) : « ان كل ما فيه الهاء ينصرف في النكرة وما كان فيه الف التأنيث لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟

قيل : ان الفصل بينهما ان ما كان فيه الهاء فانما لحقته وبناؤه بناء المذكر نحو قولك : جالس كما تقول جالسة وقائم ثم تقول (قائمة) فانما تخرج الى التأنيث من التذكير والأصل التذكير .

---

(١٨) سيبويه ٢/١٠ .

وما كانت فيه الالف فانما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده عن الأصل .

الا ترى ان حمراء على غير بناء أحمر وكذلك عطشى على غير بناء عطشان »[١٩] .

وما فيه الفا التأنيث نحو ذكرى وصحراء أقل مما فيه التاء نحو مدرسة وكريمة ولذا كان المختوم بألف التأنيث ممنوعا من الصرف بخلاف ما فيه تاء التأنيث فانه لا يمنع من الصرف الا ان يكون علما .

وصيغتا منتهى الجموع قليلتان كذلك لا نظير لهما في المفرد نحو قبائل وطواحين وضابط هاتين الصيغتين انه كل جمع اوله مفتوح وثالثه الف بعدها حرفان أو ثلاثة بينها ساكن . وسميت هاتان الصيغتان منتهى الجموع لأنهما تنتهي عندهما جموع التكسير فانه اذا جمع الاسم على (صياقلة) لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كـ (مدائني) لما نسبت الى هذا الجمع مرة أخرى فان كان على صيغة منتهى الجموع استقر على ذلك نحو كلب وأكلب فان جمعت (أكلباً) قلت (أكالب) فهذا جمع الجمع وهو على صيغة منتهى الجموع فلا يجمع بعد جمع تكسير .

جاء في (الأصول) في هذا الجمع « وهو الذي ينتهي اليه الجموع ولا يجوز ان يجمع وانما منع الصرف لانه جمع جمع لا جمع بعده . ألا ترى ان أكلباً جمع كلب فان جمعت (أكلبا) قلب (أكالب) فهذا قد جمع مرتين ... فان ادخلت الهاء على هذا الجمع انصرف وذلك نحو (صياقلة) لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كـ (مدائين) لما نسبت الى (مدائن) انصرف وكان قبل التسمية(*) لا ينصرف »[٢٠] .

---

(١٩) المقتضب ٣/٣١٩-٣٢٠ وانظر الاصول ٢/٨٤ .

(*) كذا في المطبوع ولعله (النسبة) وهو المناسب .

(٢٠) الاصول ٢/٩٢ .

وقالوا ان هذا الجمع لا نظير له في الآحاد[٢١] ، فليس في الآحاد نظير مفاعل ومفاعيل الا ما ندر مثل حضاجر وسراويل وقيل هما جمع مما يدل على قلة هذا الوزن .

وقد تقول ان (افعلا) و (افعلا) لا نظير لهما في الواحد أيضا وهما منصرفان فليس مثل اكلب وانفس وأقلام وأجمال في الواحد .

وقد رد النحاة على ذلك بما يأتي :

الأول جواز وصف المفرد بهذا الجمع نحو برمة أعشار ورمح أقصاد ونطفة أمشاج[٢٢] قال تعالى (انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج - الانسان) .

والثني ان هذا الجمع اعني أفعالا وأفعلا قد يجمعان جمعا ثانيا فهما نظيرا المفرد في قبولهما الجمع وذلك نحو أقوال وأقاويل وأعراب وأعاريب وأيد وأياد « فهذه الأحرف تخرج الى مثال مفاعل ومفاعيل اذا كسر للجمع . واما مفاعل ومفاعيل فلا يكسر فيخرج الجمع الى بناء غير هذا لأن هذا البناء هو الغاية فلما ضارعت الواحد صرفت »[٢٣] .

وقال السيرافي : « فاذا قيل : اذا كنت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد فينبغي ألا تصرف (أكلبا) . قيل : لم يرد سيبويه ما ذهب اليه المعترض وانما أراد على مثال لا يجمع جمعا ثانيا فان ما على مثال يتأتى فيه جمع ثان فهو بمنزلة الواحد »[٢٤] .

الثالث انهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وانيعام تصغير

---

(٢١) سيبويه ٢/١٥-١٦ .
(٢٢) الرضي على الكافية ١/٤٢ وانظر سيبويه ٢/١٧ .
(٢٣) سيبويه ٢/١٦-١٧ .
(٢٤) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/٧ .

أكلب وأنعام بخلاف مفاعل ومفاعيل فانهما يردان الى المفرد ثم يصغران وذلك نحو مساجد فان تصغيرها مسيجدات ، ومصابيح فن تصغيرها مصيبيحات فعومل (افعل) و (افعال) كالمفرد .

الرابع ان كلا من افعال وافعل له نظير في الآحاد يوازنه في الهيئة وعدد الحروف فافعال نظيره تفعل نحو تجوال وتطواف وفعلال نحو صلصال وقرطاس ، وافعل نظيره تتفل ومكرم[٢٥] .

فدل ذلك على قلة هذا الجمع فمتنع من الصرف الا ترى انه اذا الحقت به التاء صرف نحو صيافله وصيارفه وذلك لأن هذا الوزن له نظير في الاحاد نحو طواعية وكراهية بخلاف ما ليس فيه التاء ؟

فخلاصة ما ذهب اليه النحاة ان الممنوع من الصرف ثقيل بخلاف المنصرف . وليس الثقل متاتيا عن كثرة في حروف الاسم ولا عن ثقل في النطق ، فقد يكون الاسم قليل الحروف وهو ممنوع من الصرف وقد يكون على اطول الابنية فينصرف ، الا ترى انك تصرف نحو مستعصم واستبسال علمين ولا تصرف (سفر) ؟

بل ربما كانت الزيادة في الحروف سببا من أسباب الصرف فانت تمنع (صيارف) فان زدت عليها التاء فقلت (صيارفة) صرفته وتمنع (ينبع) علما فان زدت عليه حرفا فقلت (ينبوع) صرفته .

وقد يكون الاسم ثقيل النطق فتصرفه وقد يكون خفيفا فلا تصرفه فأنت تصرف (استشزارا) ولا تصرف (عمر) مع ان عمر اخف كثيرا من استشزار .

وكذلك كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائما فأنت تصرف (افعل) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى ، وتصرف

---

(٢٥) الاشموني ٣/٢٤٤ وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/٩٧ .

(فعلان) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى • فأنت تصرف (ارملا) ولا تصرف (اكبر) مع انهما وصفان على وزن واحد ، وتصرف (ندمانا) ولا تصرف (عطشان) وهما وصفان على وزن واحد •

بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى فأنت تصرف (راجحة) وصفا وتمنعها الصرف علما • وتصرف (صباحا) علما لمذكر وتمنعها الصرف علماً لانثى • فدل ذلك على ان المقصود بالثقل هو اوصاف معينه وشروط خاصة متى وجد قسم منها في الاسم عد ثقيلا بسببه فحرم التنوين •

مراجع البحث

— حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ـ مطبعة دار احياء الكتب العربية •

— حاشية الصبان على شرح الاشموني ـ در احياء الكتب العربية •

— حاشية على شرح التصريح للشيخ يس العليمي طبعت مع شرح التصريح •

— شرح الاشموني على الفية ابن مالك ـ دار احياء الكتب العربية •

— شرح الفية ابن مالك لابن الناظم ـ المطبعة العلوية في النجف سنة ١٣٤٢هـ •

— شرح التصريح على التوضيح لخالد الازهري ـ دار احياء الكتب العربية •

— شرح رضي الدين الاسترابادي على الكافية لابن الحاجب •

— شرح السيرافي على كتاب سيبويه مطبوع بهامش الكتاب •

— شرح المفصل للزمخشري لموفق الدين ابن يعيش ـ ادارة الطباعة المنيرية •

— كتاب الاصول لابن السراج تحقيق د. عبدالحسين الفتلي ـ مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف .
— كتاب سيبويه مصور على طبعة بولاق نشر مكتبة المثنى ببغداد .
— المذكر والمؤنث ـ رسالة دكتوراه تقدم بها طارق عبد عون الى كلية الآداب ـ جامعة بغداد .
— المزهر في علوم اللغة لجلال‌الدين السيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعة ـ دار احياء الكتب العربية ط ٤ سنة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨ .
— المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦هـ .
— همع الهوامع لجلال‌الدين السيوطي ط ١ سنة ١٣٢٧هـ مطبعة السعادة بمصر .